

تأثير الأزمة المالية في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية دراسة تجريبية في العراق

الباحث: علي كريم سلمان

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

ali_aldoory2002@yahoo.com

أ.د. علي إبراهيم حسين

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

ali544@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير الأزمة المالية في تعزيز أو خفض ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي، وقد تم تمثيل الأزمة المالية في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦، باعتبارها فترة ركود اقتصادي نتيجة للظروف الأمنية التي عانى منها العراق خلالها التي أدت إلى انخفاض حاد في القيمة السوقية للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، في حين تم قياس ملائمة القيمة من خلال أنموذج السعر بالاتفاق مع (Iatridis & Dimitras, 2013)، وقد اشارت النتائج أن هناك تأثير سلبي معنوي للأزمة المالية في القيمة الدفترية لعناصر المركز المالي والدخل امام القيمة السوقية للأسهم، في حين أن معامل الأزمة المالية قد عزز من تفسير مستويات ملائمة القيمة. **الكلمات المفتاحية:** ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، الأزمة المالية، نموذج السعر.

The impact of the financial crisis on the Value relevance of accounting information/An Empirical Study in Iraq

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein

College of Administration and Economics

Tikrit University

Researcher: Ali K. salman

College of Administration and Economics

Tikrit University

Abstract:

The research aims to test the impact of the financial crisis on enhancing or reducing the value relevance of accounting information in the Iraqi banking sector. The financial crisis was represented in the period from 2014-2016, as an economic recession as a result of the security conditions that Iraq experienced during which led to a sharp decline in the market value of stocks in the Iraqi market for securities. While value relevance was measured through the price model in agreement with (Iatridis & Dimitras, 2013). The results indicated that there was a significant negative impact of the financial crisis on the book value of the elements of the financial statement and income against the market value of the stock. While that the coefficient of the financial crisis has strengthened the interpretation of value relevance levels.

Keywords: Value relevance of accounting information, Financial Crisis, Price Model.

١. المقدمة:

تعتمد أهمية التقارير المالية بشكل رئيس على ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية نظراً لكون أن تلك المعلومات تعد ذات قيمة فقط عند استخدامها من قبل المستثمرين والاستفادة منها في فهم وقراءة قيمة الأسهم في السوق، فهي تمثل انعكاساً لثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية ضمن التقارير المالية، وهذه الملاءمة إلى جانب تأثرها بالسياسات المحاسبية الداخلية للشركة فإن هناك

العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر عليها بشكل كبير إذ يثير التقلب الشديد في الاسواق خلال فترة الازمات المالية او الازمات الاقتصادية بصورة عامة الحاجة الى تحديد مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها خلال هذه الفترات (فترات خاصة بالصدمات الاقتصادية وانعكاساتها على الاسواق)، لذا فالبحت الحالي يهدف إلى تحديد مدى الاختلافات الحاصلة في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية نتيجة لفترات الأزمة المالية التي حدثت في العراق بين الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.

١/١. **مشكلة البحث:** تمثل التقارير المالية المنفذ الذي يظهر ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، من خلال بيان مدى تمثيل الرقم المحاسبي في تلك التقارير لحقيقة القيمة السوقية للشركة بهدف تمكين اصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. ووفقاً لدراسة (Omokhudu & Ibadin, 2015) فإن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية تقاس فائدتها بمقدار المساعدة والمساهمة التي تقدمها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثم فهذه المعلومات هي انعكاس لقيمة المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير ومدى معوليتها. وكما حدد (Francis & Schipper, 1999) ان ملائمة القيمة هي قدرة معلومات القوائم المالية على التقاط او تلخيص المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم. ويؤكد (Iatridis & Dimitras, 2013) أن الازمات المالية والاضطرابات الاقتصادية العالمية قد تلقي بآثرها على جودة الرقم المحاسبي المفصح عنه في التقارير المالي ومن ثم على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل أن الارقام المحاسبية يمكن ان تفقد اهميتها في اوقات الاضطرابات المالية، مثل الازمات التي تحدث في الدول سواء كانت ناتجة عن حروب او اي احداث اقتصادية اخرى، ومن ثم يصبح من الصعب الوثوق بالتقارير المالية، وما مدى تأثير هذه الازمات في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية؟

٢/١. **فرضية البحث:** يقوم البحث على الفرضية الآتية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لازمة المالية في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية.

٣/١. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من خلال ما يوفره البحث من أسس نظرية لمنفعة المعلومات المحاسبية من خلال ملائمة القيمة لتلك المعلومات، وتبيان هذه الملائمة في ظل الأزمة المالية، كما تأتي أهمية البحث من الميز التي يقدمها في قياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، ومدى تأثير هذه الملائمة نتيجة للازمات التي قد تعصف في تلك البيئة، كما ان البحث قدم منظور تجريبي لوكلاء ملائمة القيمة متمثلين في (القيمة الدفترية للسهم، والارباح) في تفسيرهم لواقع القيمة السوقية للسهم في قطاع المصارف ضمن سوق العراق للأوراق المالية، وتباين مدلوليه هذه الوكلاء في التفسير تحت ضغوط العوامل الخارجية والازمات الاقتصادية والمالية المؤثرة في التعاملات التجارية في العراق.

٤/١. **اهداف البحث:** يهدف البحث الى التحقق من مدى تأثير الأزمة المالية على ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في الشركات المصرفية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية.

وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

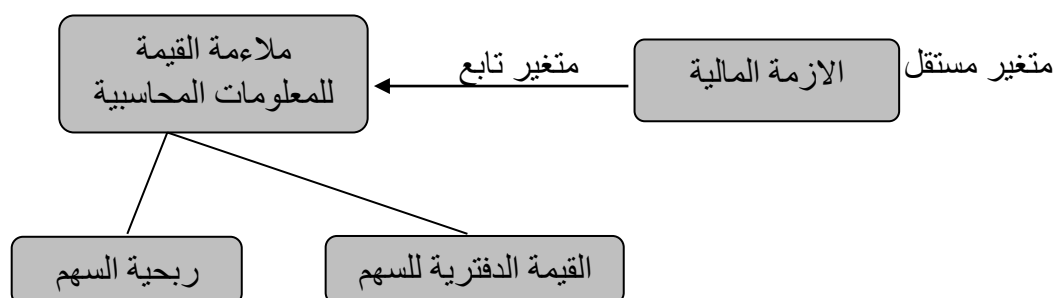
أ. بيان مفهوم ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

ب. قياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبيان أثر الأزمة المالية فيها.

٥/١. **حدود البحث:** اقتصرت حدود البحث التجريبية على القطاع المصرفي في البيئة العراقية، وللأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، واعتماد نموذج السعر لقياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية كمياً وفق معادلة الانحدار الخطية، أما الأزمة المالية فتم قياسها باعتبارها متغير وهمي ضمن معادلة الانحدار الخاصة بنموذج السعر، لتمثل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٦/١. **ما يميز الدراسة عن سابقتها:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي اهتمت بموضوع ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بالأزمة المالية وايضاً تأثير الأزمة المالية في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في بيئة البلدان النامية كالعراق، وضمن قطاع رئيس ومهم في قيادة الدفة الاقتصادية للبلاد كقطاع المصارف.

٧/١. **أسلوب البحث:** اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم الاعتماد على الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاءً باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة المصارف العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم تحديد الأزمة المالية للمصارف كمتغير مستقل، في حين كانت ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية المتغير التابع ووفق ابعادها الرئيسة (القيمة الدفترية للسهم، ربحية السهم)، والشكل (١) التالي يمثل العلاقة بين متغيرات البحث.



الشكل (١): متغيرات البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين.

وبعد تناول المقدمة والمنهجية في المحور الأول من البحث، المكون من أربعة محاور، سيتم استعراض ما تبقى من البحث كما يلي؛ المحور الثاني سيقصر على مراجعة الدراسات السابقة من أجل التأصيل النظري لمتغيرات البحث واستنباط العلاقات بينها، من خلال بيان مفهوم ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية ونماذج قياسها، وعلاقتها بالأزمة المالية، في حين خصص المحور الثالث لنموذج البحث واختبار الفروض، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض أهم الاستنتاجات والتوصيات.

٢. **مراجعة الدراسات السابقة وبناء الإطار النظري للبحث:** هناك العديد من الدراسات منها (Graham et al., 2000)، (Davis-Friday et al., 2006)، (Fen et al., 2010)، (Iatridis & Dimitras, 2013)، (Navadal, 2010)، التي تناولت قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، وحاولت اختبار تأثير وانعكاسات الأزمات المالية على تلك الملاءمة.

إذ هدفت دراسة (Graham et al., 2000) إلى تقييم أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ على ملائمة القيمة (باستخدام نموذج السعر) الدفترية للأسهم وصافي الدخل. وتضمنت الدراسة عينة من ٨١١٦ ملاحظة ربع سنوية في تايلاند خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. وتوصل إلى أنه في حين تزداد ملائمة القيمة عند زيادة قيمة حقوق الملكية الدفترية، فإن صافي الدخل ينخفض بعد الأزمة المالية في آسيا.

كما هدفت دراسة (Davis-Friday et al., 2006) إلى لتقييم أثر الأزمة المالية على ملائمة القيمة (باستخدام نموذج السعر) الدفترية للأسهم وصافي الدخل. وتضمنت الدراسة عينة من ١٠٣٥ شركة مدرجة في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند. وتشير نتائجهم إلى هناك تباين في تأثير الأزمة المالية في تلك الدول. ويظهر التحليل الإضافي أن البيئة التنظيمية تلعب دوراً في مدى التغيرات في ملائمة القيمة. وركزت دراسة (Fen et al., 2010) على تقييم ما إذا كانت الأزمة المالية تؤثر في ملائمة القيمة (باستخدام نموذج السعر) لمكونات محددة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. وقد تضمنت الدراسة ٤١٠٢ ملاحظة ربع سنوية في تايوان من الربع الأول من عام ٢٠٠٧ إلى الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وأظهرت النتائج انخفاضاً كبيراً في قيمة عناصر صافي الدخل. في حين أن نتائج القيمة الدفترية أقل وضوحاً لأنها تختلف بناءً على تصنيف الصناعة. وهدفت الدراسة (Navadal, 2010) إلى التعرف على مدى تأثير الأزمة المالية وكيفية تأثيرها على العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم وملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية. إذ تناولت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق النرويجية، للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وتوصلت إلى أن ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (القيمة الدفترية للأسهم والأرباح) هي ذات ملائمة للقيمة، وإيضاً أشارت إلى أن القيمة الدفترية للأسهم لديها قدرة أقوى على تغيير التباين في أسعار الأسهم بالنسبة إلى الأرباح، مما يعني أنه عندما تنخفض ملائمة القيمة للأرباح، تزداد ملائمة القيمة الدفترية للأسهم، (مثلاً في حالة التصفية).

كما هدفت دراسة (Iatridis & Dimitras, 2013: 154) إلى فحص ما إذا كان هناك أي تغيير في ملائمة القيمة (باستخدام نموذج السعر) وإدارة الأرباح خلال الأزمة المالية. وقد تضمنت عينة الدراسة ٥٨٢ شركة في خمس دول أوروبية (الشركات المدرجة البرتغالية والأيرلندية والإيطالية واليونانية والإسبانية) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. وتوصلت إلى أن هناك تباين في تأثير الأزمة المالية في جودة المعلومات المحاسبية، التي يتم قياسها من خلال إدارة الأرباح وملائمة القيمة، عبر تلك الدول. إذ أن الأرقام المالية المبلغ عنها للشركات البرتغالية واليونانية تكون ذات جودة أعلى قبل الأزمة. في المقابل، الشركات الأيرلندية والإيطالية والإسبانية تبلغ عن أرقام مالية أكثر قيمة خلال الأزمة. ولغرض الوقوف على ماهية متغيرات البحث من منظور الدراسات والكتابات الأكاديمية، سيتم التطرق إلى التعريف بكل متغير والعلاقة بينها.

١/٢. **ما هي ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية:** تم استخدام مصطلح (ملائمة القيمة) في الآداب المحاسبية منذ عام ١٩٩٠، ولكن الدراسات المتعلقة بملائمة القيمة تعود إلى أكثر من ٤٠ عاماً. ويعد (Amer) في عام (١٩٩٣) أول من استخدم مصطلح ملائمة القيمة (Barth et al., 2001: 93)، وتنطلق فكرة ملائمة القيمة من العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر السهم الحالي، إذ أن وجود علاقة قوية بين كل من سعر السهم أو عائده من جهة والمعلومات المحاسبية من جهة ثانية، يدل على وجود ملائمة قيمة في تلك المعلومات، فملائمة القيمة تستند

على فكرة أن الأرقام المحاسبية ينبغي أن تفسر، أو توضح المعلومات المتضمنة في السعر، أو العائد. لذلك، فإن ملائمة القيمة تنبع من قدرة الأرقام المحاسبية لشرح التباين في السعر أو العائد، وفي ضوء مفهوم ملائمة القيمة، لا توجد علاقة بين السبب والنتيجة بين المعلومات المحاسبية وأداء الشركة، ولكن بالنظر إلى أن هذا المفهوم يعتمد على كفاءة الأسواق المالية شبه القوية، فالمعلومات ذات الملائمة للقيمة إذا كانت تمثل ما هي عليه من المفترض أن تمثل، بمعنى آخر، معلومات عن أداء الشركة (Jilani & Néfissa, 2019: 9). ويتمثل الهدف الأساسي من دراسة ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح، والقيمة الدفترية)، هو التحقق فيما إذا كانت (الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للأسهم) ترتبط إيجابياً بسعر السهم. إذ أن الأرباح المحاسبية والقيمة الدفترية للأسهم مفيدة في شرح التغيرات في أسعار الأسهم (Naimah, 2012: 145).

١/١/٢. مفهوم ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية: يشار للرقم المحاسبي على أنه ذو ملائمة للقيمة إذا كان له علاقة متوقعة مع القيمة سوقية للأسهم، وهذا يشير إلى اختبار ما إذا كانت الأرقام المحاسبية تفسر التباين في أسعار الأسهم (Barth & Landsman, 2001: 79). وقد تعدد واختلفت تعاريف ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية المقدمة من الباحثين كلاً حسب رايه وتوجهاته، منها: فعرفت ملائمة القيمة من قبل (Francis & Schipper, 1999: 326) على انها قدرة معلومات القوائم المالية على التقاط أو تلخيص المعلومات التي تؤثر على القيمة السوقية للأسهم. وايضاً فقد عرفت ملائمة القيمة من قبل (Kargın, 2013: 71) على أنها قدرة المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية على التقاط وتلخيص قيمة الشركة. ويمكن قياس ملائمة القيمة من خلال العلاقات الإحصائية بين المعلومات المقدمة في القوائم المالية والقيمة السوقية للأسهم أو عوائد هذه الاسهم.

ويرى الباحث انه يمكن اعطاء مفهوم لملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، على أنها تلخيص القيم والأرقام المحاسبية المفصّل عنها في التقارير المالية وتحديد مدى تعبيرها عن أداء الشركة من منظور السوق ممثلاً هذا الاداء في الغالب بسعر السهم أو العائد المتحقق من ذلك السهم.

٢/١/٢. خصائص الدراسات المتعلقة بملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية: حددت دراسة (Beaver, 2002: 466) خاصيتين من الخصائص الخاصة بدراسة ملائمة القيمة أهمها:

الخاصية الأولى: تتطلب البحوث المتعلقة بملائمة القيمة معرفة متعمقة بالمؤسسات المحاسبية والمعايير المحاسبية والسمات المحددة للأرقام المبلغ عنها، وتتضمن هذه المعرفة الأهداف المعلنة للتقارير المالية، والمعايير المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون، وتفاصيل عن كيفية إنشاء أرقام محاسبية وفقاً لمعيار معين، وتوضح هذه الخاصية الميزة النسبية لباحثي المحاسبة في دراسة العلاقات بين قيمة الأسهم والأرقام المحاسبية.

الخاصية الثانية: تركز الأبحاث المتعلقة بملائمة القيمة على الاختبارات قصيرة الاجل (ربع سنوية عادة) لذا فهذه الاختبارات تتأثر بالأحداث التي يمر السوق خلال فترات زمنية قصيرة عند دراسة العلاقة بين القيم المحاسبية وأسعار الأسهم بالسوق، كما ان هذه الأبحاث تركز أيضاً على الاختبارات طويلة الاجل.

٣/١/٢. مزايا دراسات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية: حددت دراسة (Birth, 2001) مجموعة من المزايا الخاصة بدراسات ملائمة القيمة أهمها: (بلال، ٢٠١٥: ٣٥).

أ. صممت دراسات ملائمة القيمة لدراسة كيف يعكس رقم محاسبي معين بطريقة جيدة اداء الشركة، ليتم بعد ذلك استخدام هذا الرقم من قبل المستثمرين في تقدير قيمة الشركة.

ب. دراسات ملائمة القيمة تقدم ارشادات جوهرية لواضعي المعايير ولأطراف علمية أخرى.
ج. تهدف دراسات ملائمة القيمة الى جعل ابعاد نظرية المحاسبة التي قدمت من قبل المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FABS) قابلة للتطبيق في الواقع العملي، وذلك بهدف التعرف والوصول الى الملائمة والموضوعية للأرقام المحاسبية.

٤/١/٢. **العوامل المؤثرة في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية:** وثقت معظم الدراسات العديد من العوامل التي تؤثر في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية والتي تؤدي الى تغيير القوة التفسيرية لنموذج القياس، ومن هذه الدراسات (Amir & Lev, 1996)، (Collins, 1997)، (Anandarajan et al., 2011)، (Alfaraih & Alanezi, 2011)، (Jianu & Herteliu, 2014)، (Siekkinen, 2016)، ولعل اهم هذه العوامل ما يلي:

اولاً. تفاوت مدى الإفصاح الإلزامي بين البلدان: يعرف الإفصاح على أنه توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها على نطاق واسع حول الأداء الدوري والمركز المالي وفرص الاستثمار وقيمة ومخاطر الشركات (Anandarajan et al., 2011: 38)، ويمكن اعتبار الاختلافات في مستوى الإفصاح عبر البلدان ذو تأثير مهم على ملائمة القيمة، إذ في دراسة لسوق الأوراق الكويتي أكدت على أن زيادة التركيز على الاحتياجات المعلوماتية للمستثمرين سوف تزيد من ملائمة قيمة المعلومات الواردة في القوائم المالية، باعتبار ان المستثمرين مطلعين بشكل أفضل لتحديد القيمة، لذا فان هذه القيمة ستزداد ملائمتها مع زيادة مستوى الإفصاح الإلزامي. وبذلك، ترتبط مستويات الإفصاح للشركات المدرجة في السوق بشكل ايجابي مع ملائمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية (Alfaraih & Alanezi, 2011: 66).

ثانياً. بيئة حماية المستثمر: تعد بيئة حماية المستثمرين هي أحد العوامل المهمة والمؤثرة في مستوى ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، إذ تختلف ملائمة القيمة باختلاف بيئات حماية المستثمرين. فكلما شعر المستثمر بحماية أفضل من الشركة، زاد احتمال ثقة المستثمر في قدرة المدير على تقدير القيم العادلة الموثوقة ويكون هذا التقدير ملائم للقيمة. على اعتبار أن بيئة حماية المستثمر ترتبط بشكل ايجابي بجودة معلومات القيم العادلة (Siekkinen, 2016: 25).

ثالثاً. الاستثمار في الموجودات غير الملموسة: أكدت دراسة (Amir & Lev, 1996: 4) على أن المعلومات المحاسبية ذات قيمة محدودة للمستثمرين عند تقييم خدمات الشركات القائمة على التكنولوجيا التي تستثمر في الموجودات غير الملموسة (مثل عناصر البحث والتطوير، رأس المال البشري، تطوير العلامة التجارية)، على الرغم من ان الموجودات غير الملموسة قد تساهم في قياس القيمة السوقية لهذه العناصر. إذ قد لا تكون المعلومات المحاسبية مفيدة للغاية عند قياس قيمة الشركات التي تمتلك في غالبية موجوداتها على الموجودات غير الملموسة. كما أكدت الدراسة على أن الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية غير مهمة الى حد كبير عند تقييم الشركات في صناعة الهاتف الخليوي، لذا فمن المتوقع حدوث انخفاضاً لملائمة القيمة للأرباح او القيمة الدفترية او كليهما في الشركات التي تعتمد بشكل اساسي على الموجودات غير الملموسة (Collins et al., 1997: 42-43).

رابعاً. النتائج الإيجابية (الربح) مقابل النتائج السلبية (الخسارة): أظهرت دراسة (Jianu & Herteliu, 2014: 13) أن الشركات التي تبلغ عن نتائج سلبية لها معاملات استجابة أقل للأرباح من تلك التي سجلت نتائج إيجابية، وقد اختبرت هذه الدراسة في سوق رأس المال

الروماني، إذ تم تقسيم البيانات إلى فئتين، النتائج الإيجابية والنتائج السلبية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الرومانية ذات النتائج السلبية لها معاملات أرباح أقل، كما أن هناك علاقة عكسية بين النتائج السلبية وسعر السهم مما يدل على أن الإبلاغ عن نتائج سلبية يؤدي إلى خفض سعر السهم. فعندما تعلن شركة رومانية عن خسائر، سيكون من الطبيعي أن يكون المستثمرون مهتمين بالقيمة الدفترية للأسهم والتركيز على التقارير المالية من أجل تحديد القيمة التي يمكن للمستثمرين استردادها من خلال تصفية الشركة. بدلاً من ذلك، عندما تحقق الشركة أرباحاً لا يهتم المستثمرون بالقيمة الدفترية للأسهم ولكن في قدرة الشركة على الحصول على الأداء المستقبلي.

خامساً. حجم الشركة: تعد الشركات الصغيرة أكثر عرضة للإبلاغ عن الخسائر من الشركات الكبيرة. في هذا السيناريو، يمكن اعتبار القيم الدفترية أكثر ملائمة للقيمة من رقم الأرباح في الشركات الصغيرة بسبب أن هذه الشركات تحسب قيمتها من خلال إمكانات نمو أرباحها المستقبلية (أي الأرباح غير الطبيعية) من تحقيقات الأرباح الحالية (Collins, 1997: 44) واطهر نموذج تقييم (Ohlson, 1995) على وجود أهمية متزايدة للقيم الدفترية في تقييم الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الكبيرة (Anandarajan et al., 2011: 41).

سادساً. آليات حوكمة الشركات: وفقاً لدراسة (Habib & Azim, 2008: 169) فإن آليات حوكمة الشركات تقيد السلوك الانتهازي للإدارة، مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية وذات ملائمة للقيمة، علاوة على ذلك، في ظل عدم وجود آليات مراقبة قوية على السلوك الإداري، يمكن للمديرين تضليل اصحاب المصالح الخارجيين من خلال توفير المعلومات المحاسبية التي لا تصور الأداء الأساسي الحقيقي للشركة. في مثل هذه الحالات، لا تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة تذكر في تقييم الشركات، ولا يُتوقع وجود ارتباط بين سعر السوق والمعلومات المحاسبية. إذ من المفترض أن تقيد آليات حوكمة الشركات سلوك إدارة الأرباح، ومن ثم جعل المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية، بشكل عام، فإن حوكمة الشركات القوية مرتبطة بجودة المحاسبية ومدى ملائمة القيمة. وقد قدم (Song et al., 2010: 1404) دليلاً على أن ملائمة القيمة العادلة تختلف باختلاف قوة حوكمة الشركة، وقد وجد أن الشركات ذات الحوكمة المنخفضة فإن ملائمة القيمة تكون منخفضة جداً.

سابعاً. تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS): اشارت دراسة (Juniarti et al., 2018: 17) الى ان تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تزيد من ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية في إندونيسيا، وخلصت نتائج الدراسة الى زيادة ملائمة القيمة بعد تبني معايير التقارير المالية الدولية ومن المتوقع ان تؤدي هذه النتائج الى تعزيز الثقة في التوجه نح إلزام الشركات على تبني (IFRS).

٥/١/٢. نماذج قياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية: يتم دراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار وعوائد الاسهم غالباً في شكل معادلة انحدار الخطية، ومن خلال نموذجين، هما: أولاً. **نموذج السعر:** ويسمى ايضاً نموذج (Ohlson, 1995)، وقد تم استخدام هذا النموذج من قبل العديد من الدراسات (Francis & Schipper 1999)، (Elshandidy, 2014)، وقد اوضحت دراسة (BuE, 2017:35) ان هذا النموذج يعد نقطة انطلاق لدراسة ملائمة القيمة، إذ استخدم نموذج (Ohlson, 1995) لدراسة العلاقة بين سعر السهم (كمتغير تابع) والارباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) ويصف النموذج القوة التفسيرية لمعامل التحديد (R^2) للعلاقة

الاحصائية بين الارباح المحاسبية والقيمة الدفترية مع اسعار الأسهم، ويبين نموذج (Ohlson, 1995) على المعادلة الآتية: (Collins et al., 1997: 45-46).

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVP_{it} + e_{it}.$$

حيث ان:

P_{it} : تمثل القيمة السوقية للأسهم للشركة (i) في نهاية السنة (t).

EPS_{it} : تمثل الارباح المحاسبية للأسهم للشركة (i) في نهاية السنة (t).

BVP_{it} : تمثل القيمة الدفترية للأسهم للشركة (i) في نهاية السنة (t).

e_{it} : نسبة الخطأ.

β : معاملات بيتا للمتغيرات.

وقد قدمت العديد من التعاريف لهذا النموذج منها: عرف النموذج من قبل (Landriscina, 2017: 71) على انه البحث في العلاقة المحتملة بين الاسعار المدرجة في الاسواق المالية (البورصة) وقيمة واحد أو أكثر من عناصر الميزانية العمومية. كما يمثل نموذج السعر (Ohlson, 1995) لعلاقة بين قيمة الشركة كقيمة كتابية ممثلة بالقيمة الدفترية للأسهم والقيمة الحالية للأرباح المستقبلية غير الطبيعية المتوقعة (Barth et al., 2000: 15).

ثانياً. نموذج العائد: تبنت العديد من الدراسات التجريبية نماذج العائد في اختبارات لملاءمة القيمة، وقد تم صياغة هذا النموذج وفقاً لدراسة (Harris & Easton, 1991)، اذ يمثل النموذج مدى التحقق من العلاقة المحتملة بين العوائد او التغير في اسعار سوق الاوراق المالية وقيمة واحد او أكثر من عناصر الميزانية العمومية. (Landriscina, 2017: 71)، وقد كان لـ (Harris & Easton, 1991)، دوراً كبيراً في تطوير ملائمة القيمة واستندت هذه الدراسات في نموذج العائد على كلا من مستوى الارباح وتغيرات الارباح كمتغيرات مستقلة اما المتغير التابع فهو العائد السنوي للسوق على الاسهم، ونموذج العائد المصاغ من قبل (Harris & Easton, 1991) كما يلي: (Khanagha, 2011: 98)

$$R_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} / P_{it-1} + \beta_2 (EPS_{it} - EPS_{it-1}) / P_{it-1} + e_{it}.$$

حيث ان:

R_{it} : يمثل العائد السنوي (بما في ذلك التوزيعات النقدية الحالية) للسهم الواحد لشركة (i) للفترة (t).

P_{it-1} : سعر السهم في تاريخ الاعلان المحاسبي لأسهم الشركة (i) للسنة السابقة (t-1).

EPS_{it-1} : تمثل الارباح المحاسبية للأسهم للشركة (i) للسنة السابقة (t-1).

وبينت دراسة (Akeem, 2016: 10) بأن نموذج العائد يمثل مدى العلاقة القائمة بين عائدات الأسهم من ناحية، والأرباح وتغيير الأرباح من ناحية أخرى. وعرف نموذج العائد ايضاً من قبل (Alfaraih & Alanezi, 2011: 73) على انه ملائمة القيمة للعوائد السنوية للسهم كدالة لمستويات الأرباح وتغيرات الأرباح وعوامل أخرى غير محددة.

٢/٢. العلاقة المتبادلة بين الازمات المالية وملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية: بدا الفكر الإداري والسياسي مع منتصف الستينات يتحدث عن الأزمات من حيث مفهومها وخصائصها وأنواعها وأسباب نشوئها، ومن هنا نشأ مصطلح الأزمة وكيفية التعامل معها وبدأ يشير إلى دور الدولة في مواجهة الأزمات المفاجئة والظروف الطارئة كالزلازل والفيضانات والحرائق والحروب، ورغم حداثة مفهوم الأزمة فان التاريخ يشير إلى أن ابن سينا يعد من أوائل الذين بحثوا

في هذا الموضوع عند إشارته إلى الآثار النفسية والجسدية للازمات والكوارث وقد تسببت الازمات في العقود الماضية في خسائر كبيرة وأضرار جسيمة كما اثرت على مئات من الشركات في جميع أنحاء العالم (الخفاجي، ٢٠١٠: ١٩٣)، ومن هنا باتت بلا شك أهمية مواجهة هذه الازمات الرئيسية التي تقف في طريق تنمية هذه الشركات وتطورها.

وقد تعددت الآراء وكثرت الاجتهادات في تعريف معنى الأزمة فذهب الباحثون والمهتمون في اتجاهات مختلفة، وحاول كل منهم الوصول إلى تعريف شامل، وتكمن صعوبة تحديد مفهوم لماهية الأزمة في شمولية هذا المفهوم واتساع نطاقه إذ أصبح مفهوم الأزمة من المفاهيم واسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمة الفردية وانتهاء بالازمات الدولية.

١/٢/٢. مفهوم الأزمة المالية: بداية لابد من اعطاء تعريف خاص بالأزمة، فقد عرف (عليوة، ٢٠٠٢) الأزمة بأنها عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى جزء من النظام أو على مستوى النظام بأكمله، هذه الأحداث قد تستمر في التراكم والتضخم إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى التأثير على أكثر من جزء من النظام، ومن ثم تتأثر الأنشطة والعمليات الحالية للنظام وقد يمتد ذلك التأثير على مستقبل النظام بأكمله. (الوردي، ٢٠١٨: ١٢٦)

ويرى الباحث ان الأزمة هي عبارة عن خلل يحدث في كيان قد يؤثر مادياً ومعنوياً أو الاثنين معاً على النظام بصورة كبيرة، مما يفقد السيطرة في عملية اتخاذ القرار المناسبة وبمن ثم يكون تأثيرها سلبي في النتيجة النهائية.

اما الأزمة المالية فعرفت على أنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية" مثلاً، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية (رزيق، ٢٠٠٩: ٧)، وعرفها (الحسني، ١٩٩٩) بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية (المناصير والكسابية، ٢٠٠٩: ٧).

٢/٢/٢. خصائص الأزمة المالية: هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة المالية منها:

أ. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة (عبداللطيف، ٢٠١١: ٢٤).

ب. ضيق الوقت فالحادث المفاجئ لا يتيح وقتاً كافياً للرد عليه والاستجابة له وان الرد عليه يجب أن يكون سريعاً للغاية لما يمثله من تهديد للمصالح القومية، كما أن الاستعداد لا يكون كافياً للمواجهة (أسليم، ٢٠٠٧: ١٤).

ج. ان مواجهة الأزمة تتطلب درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانات وحسن التوظيف في أطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة التي تؤمن بالتنسيق والفهم الموحد بين الاطراف ذات العلاقة بالأزمة (العمار، ٢٠٠٣: ٢٩).

د. تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة (كردم، ٢٠٠٥: ٣٠).

ه. سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها (رزيق، ٢٠٠٩: ٧).

٣/٢/٢. **واقع الممارسات المحاسبية في ظل الازمات المالية:** تؤثر وتتأثر الممارسات المحاسبية التي تعتمد عليها إدارات الشركات بالآزمات المالية، ومن أهم تلك الممارسات المحاسبية التي ربطت بالآزمات المالية ما يلي:

أولاً. التحفظ المحاسبي: ذكرت العديد من الأدبيات المحاسبية التحفظ وآثاره على الارقام المحاسبية في ظل الازمات الاقتصادية، اذ اشارة دراسة (Jenkins, 2009: 1044) الى نوعين من التحفظ المحاسبي وهما التحفظ المشروط وغير المشروط، إذ يشير التحفظ غير المشروط إلى الإبلاغ عن أرقام المحاسبة غير المرتبطة بالواقع الاقتصادي. على سبيل المثال، من المحتمل أن يؤدي خفض تكلفة الأصل على مدار خمس سنوات بدلاً من ١٠ سنوات إلى انخفاض الأرباح الحالية. ومع ذلك، قد لا يتوافق هذا الشطب مع الواقع الاقتصادي كما يقاس بعمر الأصل. وايضاً بينت دراسة (حبيب، ٢٠١٩: ٨٧) ان التحفظ غير المشروط يقصد به هو انخفاض في قيمة الاصول من خلال الممارسات المحاسبية المحددة مسبقاً.

أما التحفظ المشروط، فيعني الإبلاغ عن أرقام المحاسبة مشروطة بأن الشركة تعاني من خسائر اقتصادية معاصرة. ويجسد هذا التعريف تحفظ التقرير أو الإبلاغ في الوقت المناسب عن الخسائر الاقتصادية، اذ يوفر التحفظ غير المشروط أرقاماً متحيزة. وإذا كان التحيز معروفاً، يمكن للمستثمرين إجراء تعديلات على التحيز المعروف في نماذج قراراتهم. اما إذا لم يكن التحيز معروفاً، فسوف يتخذ المستثمرين قرارات خاطئة باستخدام أرقام متحيزة. في حين أن التحفظات غير المشروطة تبدو غير فعالة أو محايدة في أحسن الأحوال في التعاقد، فإن التحفظات المشروطة (الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب) يمكن أن تعزز كفاءة القيم، في هذه الدراسة، ركز التحفظ المشروط على الاعتراف بالخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب. وايضاً بينت دراسة (Beaver & Ryan, 2005: 269-270) و (حبيب، ٢٠١٩: ٨٧) ان التحفظ المشروط هو قرار تخفيض القيم استجابة للأخبار السيئة، ولكن ليس زيادة قيم الاصول استجابة للأخبار الجيدة.

كما وبينت دراسة (Vichitsarawong & Meek, 2010) أن المديرين كانوا يميلون إلى أن يكونوا أكثر توجهاً في الإبلاغ عن الأخبار الجيدة وتأخر الاعتراف بالأخبار السيئة خلال الأزمة المالية (أقل تحفظاً وأقل توقيتاً في التقارير المالية). وتوصلت الى أن المحافظة على الأرباح وتوقيتها خلال فترة الأزمة منخفضان، لكنهما تحسنا في فترة ما بعد الأزمة. والأهم من ذلك أن النزعة المحافظة والتوقيت في فترة ما بعد الأزمة أكبر مما كانت عليه في فترة ما قبل الأزمة.

ثانياً. القيمة العادلة: أصبحت القيمة العادلة مطلب اساسي لتقييم الاداء المالي، لأنها تتغلب على أوجه القصور في المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية، والتي في الغالب ما تعد القيم المفصح عنها غير ممثلة بالواقع الاقتصادي، إذ تزود المعلومات التي توفرها القيمة العادلة المستخدمين بمعلومات أكثر اكتمالاً وملاءمة التي من شأنها ان تؤدي الى اساس أفضل لاتخاذ القرار (عرفات، ٢٠١٨: ٨).

وقد تناولت دراسة (Liao, 2013) علاقة المحاسبة على أساس القيمة العادلة مع الالتزامات المالية (لعام، ٢٠٠٨) في الشركات الأمريكية، وتوصلت الدراسة أن هناك تفاوت بين الشركات في تبني محاسبة القيمة العادلة في ظل الالتزامات المالية، وأن محاسبة القيمة العادلة تعمل على ترشيد قرارات المستثمرين قبل وخلال وبعد الأزمة المالية.

٤/٢/٢. **الأزمة المالية وملاءمة القيمة:** اختبرت دراسة قام بها (Barth et al., 1998: 11-12) تأثير الصحة المالية للشركات على معاملات التقييم للقيمة الدفترية للأسهم وصافي الدخل. وقد تم إجراء الدراسة بناءً على عينة من ٣٩٦ شركة أمريكية قدمت طلباً للإفلاس وتم شطبها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٣، إذ إنهم يواجهون تراجعاً في القيمة السوقية لكل من القيمة الدفترية للأسهم وصافي الدخل المسجل لكل من السنوات الخمس السابقة للإفلاس. وتظهر النتائج أن معامل التقييم للقيمة الدفترية للأسهم يزيد على مدى فترة خمس سنوات. من جانب آخر، يبدو أن المعامل المقدر على صافي الدخل ينخفض خلال نفس الفترة، مما يدل على أن مدى ملاءمة القيمة للميزانية العمومية وقائمة الدخل مشروطة بالصحة المالية للشركة. إذ اشتمل نموذج السعر على متغير وهمي (dummy variable) للشركات التي تتمتع بصحة مالية منخفضة و (٠) خلاف ذلك خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣. وتشير النتائج إلى أنه بالنسبة للشركات الأقل صحة، يكون معامل التفاعل بين المتغير الوهمي والقيمة الدفترية لحقوق الملكية إيجابية وهامة، في حين أن التفاعل المقابل مع صافي الدخل هو سلبي وهام. بشكل عام، يبدو أن الصحة المالية للشركة لها تأثير على دور التقييم للقيمة الدفترية للأسهم بالزيادة وأما صافي الدخل بالانخفاض.

أما دراسة (Graham et al., 2000: 84-85) فقد اختبرت عواقب الاضطرابات الاقتصادية في تايلاند على العلاقة بين ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية والقيم السوقية للشركات التايلاندية (ملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للأسهم وصافي الدخل خلال الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت في تايلاند عام ١٩٩٧). بناءً على عينة من ٨١١٦ مشاهدة ربع سنوية للشركة في تايلاند، إذ درست العلاقة بين ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية التايلاندية وأسعار السوق التايلاندية قبل وبعد تخفيض قيمة البات (البات هي عملة تايلاند الرسمية). عام ١٩٩٧. لدراسة تأثير الأزمة المالية، فإنها تطبق الاختبار على فترة فرعية أربع فترات فصلية (ربع سنوية) قبل يوليو ١٩٩٧ (فترة ما قبل الأزمة) وأربع فترات فصلية بعد يوليو ١٩٩٧ (فترة الأزمة) مع عينة إجمالية من ٢٩٤٧ مشاهدة. إذ لوحظ زيادة ملاءمة القيمة الإضافية للقيمة الدفترية للأسهم، في حين أن صافي الدخل ينخفض عندما تضرب الأزمة المالية. ومن ثم، تدعم هذه النتائج التنبؤ بأدوار التقييم المختلفة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي أرقام الدخل بالأزمة المالية.

أما دراسة (Adwan, 2016) فاختبرت مدى تأثير تبني معايير (IFRS) والأزمة المالية على ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، إذ أخذت الدراسة عينتها من الشركات المالية الأوروبية خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠١٢، وكانت نتائجها أن ملاءمة القيمة للقيمة الدفترية قد ازدادت بعد اعتماد (IFRS) إلزامياً في عام ٢٠٠٥، فضلاً عن أن النتائج تشير إلى أن ملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للأسهم تزيد بينما تنخفض ملاءمة قيمة الأرباح مع تطور الأزمة المالية. علاوة على ذلك، خلال فترة الأزمة، تبدو أهمية القيمة الدفترية للأسهم أكبر للشركات.

وبينت دراسة (Belesis et al., 2016) تأثير الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ على ملاءمة القيمة للقوائم المالية. واعتمدت في قياس ملاءمة

القيمة على كل من الأرباح والقيمة الدفترية، وشملت عينتها الشركات التي تشكل مؤشر ستاندر د أند بورز ٥٠٠، للفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٤، إذ قسمت فترة العينة الى فترة ما قبل الأزمة وما بعدها. وخلال الفترتين يتم دراسة مدى ملائمة القيمة للمتغيرات المحاسبية المحددة (والأرباح والقيمة الدفترية)، وأشارت النتائج الى انخفاض في ملائمة قيمة للقوائم المالية بسبب حدوث الأزمة، إذ تسببت الأزمة في زيادة عدم التأكد بشأن الوضع المالي للشركات. وايضاً اوضحت الدراسة زيادة في ملائمة القيمة للأرباح مقابل ملائمة القيمة للقيمة الدفترية، ويبدو أن المستثمرين يتقنون دائماً في الأرباح أكثر من القيم الدفترية. بمعنى آخر، يثق المستثمرون في قدرة الشركة على تكوين ثروة أكثر، كما يعبر عنها بالأرباح، أكثر من الثروة التي تم إنشاؤها بالفعل من الماضي، كما يتم التعبير عنها بالقيمة الدفترية. اما بعد الأزمة، فقد زاد قلق المستثمرين من قدرة الشركات، ومن ثم، ركز المستثمرون على متغير الأرباح.

٣. تصميم البحث:

١/٣. اختيار العينة وجمع البيانات: تم تحديد مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين كان معيار اختيار العينة على أساس المصارف التي لديها تقارير مالية للفترة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، ليتحدد بناءً على ذلك (١٧) (*) مصرفاً كعينة للبحث، في حين تم استبعاد المصارف التي ليس لديها تقارير مالية متواصلة خلال تلك الفترة، كذلك التي لديها خسائر لسنتين متتاليتين.

٢/٣. قياس المتغيرات: تضمن البحث نوعين من المتغيرات هي المتغيرات المستقلة والمتعلقة بالأزمة المالية وتم قياسها كمتغير وهمي بالاتفاق مع (Iatridis & Dimitras, 2013)، في حين تضمن النوع الثاني المتغير التابع والذي تمثل بملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وتم قياسه بنموذج السعر باعتماد دراسة (Khanagha, 2011)، والجدول (١) التالي يظهر متغيرات البحث وكيفية قياس كل منها.

الجدول (١): قياس متغيرات البحث

المتغير	طريقة القياس	مصادر البيانات
المستقل:	متغير وهمي يعطى قيمة (١) للفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) وقيمة (٠) فيما عدا ذلك.	
التابع:	ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية - نموذج السعر	القوائم المالية

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

وقد تم اختيار مقياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية على أساس السعر بسبب تبنيه الواسع النطاق في قياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية من قبل العديد من الدراسات مقارنة بنموذج العائد، كما أن لنموذج السعر القابلية على اضافة متغيرات محاسبية عدا (القيمة الدفترية للسهم، وربحية السهم) على عكس نموذج العائد القائم على الارباح والتغير في الارباح فقط.

٣/٣. نموذج البحث التجريبي: في النموذج التجريبي الخاص باختبار فرضيات البحث تم في البداية احتساب ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وفق نموذج السعر (Ohlson, 1995) كما يلي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVP_{it} + e_{it}$$

(*) تم الاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت: (www.isx-iq.net).

وبعد بيان كيفية قياس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ادناه النموذج المعتمد في بيان تأثير الأزمة المالية في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVP_{it} + \beta_3 CRISIS + e_{it}.$$

حيث أن:

(Crisis): يمثل فترات الأزمة المالية كمتغير وهمي.

٤/٣. وصف المتغيرات: يظهر الجدول (٢) التالي، الأوساط الحسابية لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة، إذ يتمثل المتغير المستقل بالأزمة المالية، أما المتغير التابع فتتمثل بملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية التي تم قياسها من خلال نموذج السعر وفق إبعادها الثلاثة هي (القيمة الدفترية للسهم، وربحية السهم، والقيمة السوقية للسهم).

الجدول (٢): الوسط الحسابي لمتغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القيمة الدفترية للسهم	١,١٣٨٩٠	٠,٢١٢٣٠٨
ربحية السهم	٠,٠٦٨٦٦	٠,١٣٠٠٨٥
القيمة السوقية للسهم	٠,٩١٤٩٧	٠,٦١٥٣٣٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

ويلاحظ من الجدول (٢) بصورة عامة إن القيمة الدفترية قد تجاوزت القيمة المصدرة للسهم نتيجة للأرباح المحتجزة والاحتياطات، إلا أن هذه القيمة هي أقل من القيمة السوقية بنسبة تعادل ١١% تقريباً، وقد يعود السبب في ذلك إلى انخفاض العائد السنوي للسهم الذي يبلغ أقل من ٧%. وهي نسبة قليلة جداً، وتعد غير مجزية إذا علمنا أن الفائدة السنوية التي يمنحها المصرف لعملائه عن الودائع الثابتة هي ٧% فأكثر في حين قد تصل إلى ١١% في بعض المصارف.

كما يلاحظ أن هناك اتساق للقيمة الدفترية للسهم الواحد بين المصارف خلال الفترة عينة البحث في حين هناك تباين كبير بين المصارف من حيث القيمة السوقية وكذلك من حيث الربح. بدلالة الانحراف المعياري. كما نلاحظ أن متغيرات ملائمة القيمة وحسب النتائج الخاصة بالنسبة للوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتدل النتائج على أن هناك تشتت كبير جداً في ربحية السهم على عكس القيمة الدفترية، أما بالنسبة للقيمة السوقية للسهم دلت النتائج على تشتت بسيط.

٥/٣. اختبار الفرضيات: قبل اختبار فرضية البحث، سيتم أولاً قياس ملائمة القيمة لكافة المصارف عينة البحث خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، كما هو مبين في الجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣): تأثير الأزمة المالية في ملائمة القيمة

الدالة المعنوية	قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠	٢٧,٥٩٨	٠,٢٥٩	٠,٢٦٩	٠,٥١٩
المتغير	معامل الانحدار (β)	قيمة الحد الثابت (T)	الدالة المعنوية	مستوى الدلالة
ربحية السهم	β ₁	١,٣٠٨	٣,٠٦٩	٠,٠٠٣
القيمة الدفترية للسهم	β ₂	٠,٨٦٣	٣,٣٠٥	٠,٠٠١

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

من الجدول (٣) نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة $(F) = (27,598)$ عند مستوى معنوية أقل من ١%. وثبات معنوية تأثير ربحية السهم والقيمة الدفترية بدلالة معنوية قيمة (T) التي كانت معنوية لكافة المتغيرات عند مستوى ١%، ويلاحظ أن قيمة معامل الانحدار لكل من (β_1) و (β_2) هي إيجابية، بمعنى أن الزيادة في ربحية السهم والقيمة الدفترية تؤدي إلى الزيادة في القيمة السوقية للسهم مع ترجيح التأثير بصورة أكبر لربحية السهم. وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) على وجود مستوى متوسط لملاءمة القيمة، إذ بلغ $(0,269)$ ، مما يدل على أن ربحية السهم والقيمة الدفترية في المصارف العراقية تفسر ما نسبته ٢٧% تقريباً من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسهم. أما فيما يخص فرضية البحث فقد تضمن البحث فرضية واحدة تم تحديدها في المنهجية سابقاً، وهي: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للضرورة المالية في ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية في البيئة العراقية. وللتحقق من هذه الفرضية تم قياس أثر الأزمة المالية للمصارف، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط لذلك الأثر، والموضحة في الجدول (٤) الآتي:

الجدول (٤): تأثير الأزمة المالية في ملاءمة القيمة

الدالة المعنوية	قيمة (F)	Adjusted R ²	R ²	R
٠,٠٠٠	٢١,٢٣٧	٠,٢٨٥	٠,٣٠٠	٠,٥٤٧
الدالة المعنوية	قيمة الحد الثابت (T)	معامل الانحدار (β)	المتغير	مستوى الدلالة
٠,٠٠٦	٢,٧٩٣	١,١٧٧	ربحية السهم	٠,٠١
٠,٠٠١	٣,٣٥١	٠,٨٥٩	القيمة الدفترية للسهم	٠,٠١
٠,٠١٢	٢,٥٤٨-	٠,١٧٧-	الأزمة المالية	٠,٠٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

من الجدول (٤) نلاحظ ثبات المعنوية لنموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة $(F) = (21,237)$ عند مستوى معنوية أقل من ١%. وثبات معنوية تأثير الأزمة المالية بدلالة معنوية قيمة (T) التي كانت معنوية لكافة المتغيرات عند مستوى ٥%، ويلاحظ أن قيمة معامل الانحدار $(\beta_3) = (-0,177)$ ، إذ تشير القيمة السالبة على أن التأثير هو سلبي، في حين أن معامل الانحدار لكل من (β_1) و (β_2) هي إيجابية، لذا فإن ضمن معادلة الانحدار للتنبؤ في القيمة السوقية للسهم، فإن (β_3) عبر فترات الأزمة المالية تعمل على تخفيض التأثير الإيجابي لكل من عنصر الأرباح والقيمة الدفترية في القيمة السوقية للسهم، وتشير قيمة معامل التحديد (R^2) على وجود مستوى متوسط لملاءمة القيمة، إذ بلغ $(0,300)$ ، مما يدل على أن ربحية السهم والقيمة الدفترية في المصارف العراقية في ظل الأزمة المالية تفسر ما نسبته ٣٠% تقريباً من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للسهم. وبمقارنته مع معامل التحديد (R^2) في الجدول (٤) الذي نسبته (27%) يلاحظ ارتفاع في مستوى ملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية لكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية في ظل فترات الأزمة المالية. نتيجة لزيادة القوة التفسيرية لمتغيرات البحث، وهذه النتائج تتفق في التفسير مع دراسة (Holthausen & Watts, 2001) إذ يؤكد أن التغير في معامل التحديد (R^2) ضمن نماذج الانحدار المتعلقة بملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية يدل على ضعف أو قوة المتغيرات في تفسير القيمة السوقية للسهم، ومن ثم كلما ارتفع معامل التحديد (R^2) ارتفع معه مستوى ملاءمة القيمة للمتغيرات المعتمدة في التنبؤ ضمن معادلة الانحدار، بمعنى أن الأرقام

المحاسبية ملائمة قيمة أكبر وتعطي تمثيل أفضل للقيمة السوقية للسهم. وهذه النتائج تؤكد صحة فرضية البحث.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن الأرقام المحاسبية (متمثلة في كل من الأرباح والقيمة الدفترية) في المصارف عينة البحث تكون ذات ملائمة قيمة أكبر في ظل فترات الازمات المالية، بمعنى أن الازمات المالية تزيد من مستويات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية ضمن التقارير المالية المفصح عنها في تلك المصارف.

٤. **الاستنتاجات والتوصيات:** خلصت الدراسة في ظل ما تم تناوله في البحث، إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات أهمها ما يلي:

١/٤. **الاستنتاجات:**

أ. تم التطرق في ظل هذه الدراسة الى عدد من المفاهيم الخاصة بملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية على الرغم من الاختلافات فيها من حيث تعدد وجهات النظر وحسب كل دراسة ايضاً، إذ أن أغلب الدراسات اكدت على أن مفهوم ملائمة القيمة قائم على العلاقة بين متغيرات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للأسهم (سعر السهم).

ب. ان الغاية من دراسة ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية هي للتعرف على اداء الشركة.

ج. هنالك عدد من العوامل التي تؤثر على مستويات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية من حيث الزيادة او الانخفاض لتلك المستويات، ومن هذه العوامل مدى تبني معايير (IFRS) التي تعد ذات تأثير إيجابي على مستويات ملائمة القيمة.

د. ان هناك مستوى متوسط لملاءمة القيمة في المصارف العراقية عينة البحث.

هـ. إن معامل التحديد (R^2) بدون الاخذ بالأزمة المالية في معادلة الانحدار الخاصة بقياس ملائمة القيمة كان أقل من معامل التحديد (R^2) عند الاخذ بالأزمة المالية، مما يدل على أنه في فترات الازمات المالية فإن الأرقام المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية تكون أكثر تفسيراً وتمثيلاً لقيمة أسهم المصارف في السوق، مما يعني أن فترات الازمات المالية تزيد من مستويات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية والممثلة في هذا البحث بكل من أرباح السهم والقيمة السوقية للسهم.

٢/٤. **التوصيات:**

أ. العمل على ايجاد نظام مالي يعمل على توفير كافة البيانات الخاصة بملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية سواء اكانت للمستثمرين او المتداولين في السوق، ومن ثم يجب على المستثمرين الاخذ بعين الاعتبار استثماراتهم واستراتيجياتهم في مواجهة الازمات او اي تقلبات قد تحدث في السوق.

ب. ضرورة دراسة باقي العوامل التي قد تؤثر في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في بيئة المصارف العراقية، بهدف التعرف أكثر على ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية ومدى الاستفادة منها في تحديد قيمة الشركة.

ج. إن القيام بإصلاحات حوكمة الشركات ربما يساهم في تقديم تقارير مالية أكثر شفافية في فترة الأزمة المالية ومن ثم زيادة ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

د. العمل على توفير دورات تثقيفية وتعريفية لدراسة ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، والعمل على دراسة ملائمة القيمة في جميع المجالات والقطاعات سواء اكانت (التأمين، المقاولات) وليس اقتصرها فقط على قطاع المصارف.

المصادر

أولاً. المصادر العربية

أ. الرسائل والأطاريح الجامعية

١. اسليم، وسام صبحي مصباح، (٢٠٠٧)، سمات ادارة الازمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
٢. بلال، السيد حسن سالم، (٢٠١٥)، أثر الافصاح عن مؤشرات الاداء غير المالية على تقديرات المحللين الماليين (دراسة تجريبية)، اطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
٣. العمار، عبد الله بن سليمان، (٢٠٠٣)، دور تقنية ونظم المعلومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
٤. عبداللطيف، ايمان محمود، (٢٠١١)، الازمات المالية العالمية الأسباب والآثار والمعالجات، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الاقتصاد العام.
٥. كردم، عبدالله بن متعب، (٢٠٠٥)، اللجان الأمنية ودورها في إدارة الأزمات (دراسة تطبيقية على اللجان الأمنية الدائمة في المملكة العربية السعودية)، رسالة ماجستير علوم إدارية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
٦. شاهين حبيب، سمر جمال محمد، (٢٠١٩)، تحليل العوامل المؤثرة على بيئة المعلومات وانعكاساتها على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق رأس المصرية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

ب. الدوريات العلمية:

١. الخفاجي، كرار، (٢٠١٠)، أسباب نشوء الازمات وادارتها: دراسة استطلاعية للآراء عينة من اعضاء مجلس النواب العراقي. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ١(٥).
٢. المناصير، علي فلاح، والكساسبة، وصفي عبدالكريم، (٢٠٠٩)، الأزمة المالية العالمية حقيقتها. أسبابها. تداعياتها. وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
٣. الوردي، فرحان ستار جبار، (٢٠١٨)، دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية في العراق من سنة ٢٠١٢-٢٠١٤، مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٣(٤٣).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Thesis:

1. Adwan, S. (2016). Value relevance of IFRS and the effect of the financial crisis: Evidence from European financial firms, PhD thesis, University Of Essex.
2. Bue, S. L. (2017), Value Relevance of the Interim Financial Reporting of Companies Listed on the Italian Stock Market. PhD thesis, University of Messina (Università degli Studi di Messina), (Italian Language).
3. Landriscina, L. (2017). The value relevance of the fair value hierarchy according to IFRS 13 in the European banking system. Master thesis, (Italian Language)

B. Periodicals:

1. Akeem Adetunji, S. (2016). The value relevance of earnings in the return–earnings relation in the Nigerian Deposit Money Banks. Cogent Business & Management, 3(1), 1-10.

2. Alfaraiah, M. M., & Alanezi, F. S. (2011). Does voluntary disclosure level affect the value relevance of accounting information?. *Accounting & taxation*, 3(2), 65-84.
3. Amir, E., Lev, B., 1996. Value-relevance of nonfinancial information: the wireless communications industry. *Journal of Accounting and Economics*, 22, 3-30.
4. Anandarajan, A., Francis, B., Hasan, I., & John, K. (2011). Value relevance of banks: global evidence. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 36(1), 33-55.
5. Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (1998). Relative valuation roles of equity book value and net income as a function of financial health. *Journal of Accounting and Economics*, 25(1), 1-34.
6. Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3), 77-104.
7. Barth, M. E., Beaver, W., & Landsman, W. (2000). The relevance of value relevance research. In *Journal of Accounting and Finance Conference at Stanford University*.
8. Beaver, W. H. (2002). Perspectives on recent capital market research. *The Accounting Review*, 77(2), 453-474.
9. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2-3), 269-309.
10. Belesis, N., Sorros, J., & Karagiorgos, A. (2016). Financial Crisis and Value Relevance of Financial Statements. Available at SSRN 3316084.
11. Collins, D. W., Maydew, E. L., & Weiss, I. S. (1997). Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years. *Journal of accounting and economics*, 24(1), 39-67.
12. Davis-Friday, P. Y., Eng, L. L., & Liu, C. S. (2006). The effects of the Asian crisis, corporate governance and accounting system on the valuation of book value and earnings. *The International Journal of Accounting*, 41(1), 22-40.
13. Easton, P. D., & Harris, T. S. (1991). Earnings as an explanatory variable for returns. *Journal of accounting research*, 29(1), 19-36.
14. Elshandidy, T. (2014). Value relevance of accounting information: Evidence from an emerging market. *Advances in Accounting*, 30(1), 176-186.
15. Francis, J., & Schipper, K. (1999). Have financial statements lost their relevance?. *Journal of accounting Research*, 37(2), 319-352.
16. Graham, R., King, R., & Bailes, J. (2000). The value relevance of accounting information during a financial crisis: Thailand and the 1997 decline in the value of the baht. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 11(2), 84-107.
17. Habib, A. and Azim, I. (2008). Corporate governance and the value-relevance of accounting information-Evidence from Australia. *Accounting Research Journal*, 21 (2), 167-194.
18. Iatridis, G., & Dimitras, A. I. (2013). Financial crisis and accounting quality: evidence from five European countries. *Advances in Accounting*, 29(1), 154-160.

19. Jenkins, D. S., Kane, G. D., & Velury, U. (2009). Earnings conservatism and value relevance across the business cycle. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36 (9- 10), 1041-1058.
20. Jianu, I., Jianu, I., Ileanu, B. V., Nedelcu, M. V., & Herteliu, C. (2014). The value relevance of financial reporting in Romania. Available at SSRN 3136611.
21. Juniarti, J., Helena, F., Novitasari, K., & Tjamdinata, W. (2018). The Value Relevance of IFRS Adoption in Indonesia. *Jurnal Akuntansi dan Keuangan*, 20(1), 13-19.
22. Kargın, S. (2013). The impact of IFRS on the value relevance of accounting information: Evidence from Turkish firms. *International Journal of Economics and Finance*, 5(4), 71-80.
23. Khanagha, J. B., Mohamad, S., Hassan, T., & Sori, Z. M. (2011). The impact of reforms on the value relevance of accounting information: Evidence from Iran. *African Journal of Business Management*, 5(1), 96-107.
24. Liao, L., Kang, H., Morris, R. D., & Tang, Q. (2013). Information asymmetry of fair value accounting during the financial crisis. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 9(2), 221-236.
25. Naimah, Z. (2012). Bias in accounting and the value relevance of accounting information. *Procedia Economics and Finance*, 2, 145-156.
26. Ohlson, J. A. (1995). Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary accounting research*, 11(2), 661-687.
27. Omokhudu, O., & Ibadin, P. (2015). The value relevance of accounting information: Evidence from Nigeria. *Accounting and Finance Research*, 4(3), 20-30.
28. Song, C., Thomas, W. and Yi, H. (2010). Value Relevance of FAS No. 157 Fair Value Hierarchy Information and the Impact of Corporate Governance Mechanisms. *The Accounting Review*, 85 (4), 1375-1410.
29. Vichitsarawong, T., Eng, L. L., & Meek, G. K. (2010). The impact of the Asian financial crisis on conservatism and timeliness of earnings: Evidence from Hong Kong, Malaysia, Singapore, and Thailand. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 21(1), 32-61.
30. Faouzi Jilani & Basma Ben Néfissa, (2019). The Association: Early Adoption of IFRS and Value Relevance of Accounting Information. *International Journal of Economics and Financial Research*, Vol. 5, Issue. 1, pp: 9-15.

C. Books:

1. Siekkinen, J. (2016). *Within and Cross-Country Differences in the Value Relevance of Fair Values*. Hanken School of Economics, Helsinki, Finland.

الملحق

ت	اسماء المصارف المستخدمة في الدراسة
١	مصرف بغداد
٢	المصرف التجاري العراقي
٣	مصرف إيلاف الإسلامي
٤	مصرف الخليج التجاري
٥	مصرف الاستثمار العراقي
٦	المصرف العراقي الإسلامي
٧	مصرف المنصور للاستثمار
٨	المصرف الأهلي العراقي
٩	مصرف الائتمان العراقي
١٠	مصرف سومر التجاري
١١	مصرف اشور الدولي للاستثمار
١٢	مصرف بابل
١٣	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
١٤	مصرف الشرق الأوسط للاستثمار
١٥	مصرف كردستان الدولي الإسلامي
١٦	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
١٧	مصرف المتحد للاستثمار